

Publication	Al Masry Al Youm
Date	January 13, 2017
Circulation	550,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH raises prices of 3,010 drugs, to make scarce drugs available in a week
Page	01, 06
Reporter	Staff Report

«الصحة»: تحريك أسعار ٣٠١٠ أصناف دواء.. وتوفير النواقص خلال أسبوع

سيتملأها المريض، مضيقاً: «الغلاية هيتخرب بيتهم»، لافتاً إلى أنه سبق أن أعلن رفضه لقرار تحريك أسعار الأدوية دون تضمنه إلزام الشركات بسحب الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات. وأضاف، في تصريحات

لـ«المصري اليوم»، أن القرار لن يساعد على توفير الأدوية الناقصة بسبب تدخل الشركات في قوائم مستحضراتها الدوائية التي سيطبق عليها قرار تحريك الأسعار.

وقال الدكتور أحمد فاروق، الأمين العام السابق لنقابة الصيادلة، إن إعلان وزير الصحة تحريك أسعار الأدوية بهذه الطريقة أمر غير مقبول، والنقابة غير

موافقة على تلك الزيادات لأنها تمت دون دراسة وبطريقة عشوائية.

وأضاف، لـ«المصري اليوم»: «القرار يمثل ضربة قاضية للمريض وهزيمة جديدة للوزارة أمام (مافيا شركات الأدوية)، التي انتصرت أخيراً بقرار الوزير، والأزمة أظهرت الوزير بأنه ضعيف غير قادر على ضبط المنظومة الدوائية».

(طالع ص ٨)

كتب- إبراهيم الطيب وياسمين كرم وخلف على حسن؛

أعلن الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، موافقة مجلس الوزراء على تحريك أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية، بعد مراجعة القائمة النهائية المقدمة من

الشركات من قبل إدارة الصيدلة بالوزارة، موضحاً أنها تمثل ٢٥٪ من إجمالي الأدوية المتداولة بالأسواق، وأن عدد الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، والتي تمبت زيادة سعرها، ٦١٩ صنفاً، بما يعادل ٥٪ من إجمالي الأدوية المتداولة.

وقال خلال مؤتمر صحفي، أمس، رداً على سؤال لـ«المصري اليوم»، حول مدى وجود ضمانات

لتوفير النواقص بعد زيادة الأسعار: «الضامن رينا، ثم أصحاب الشركات، لذا حرصت على تواجدهم جميعاً بالمؤتمر»، متعهداً بتوفير جميع الأدوية الناقصة خلال أسبوع.

في سياق متصل، قال الدكتور محيي عبيد، نقيب الصيادلة، إن الزيادة في أسعار الأدوية التي أعلن عنها الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، أمس،



أحمد عماد

وزير الصحة: زيادة أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية

«عماد»: توفير النواقص خلال أسبوع.. و«الصيدالة»: «الغالبية هيتخرب بيتهم»

الممارسات، والذي تصل العقوبة فيه إلى ٥ سنوات سجنًا، وغرامة تصل إلى ١٠ ملايين جنيه، مع مصادرة الكميات المضبوطة.

في سياق متصل، قال الدكتور محيي عبيد، نقيب الصيادلة، إن الزيادة في أسعار الأدوية التي أعلن عنها الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، أمس، سيتحملها المريض، مضيفًا: «الغالبية هيتخرب بيتهم».

لافتًا إلى أنه سبق وأعلن رفضه لقرار تحريك أسعار الأدوية دون تضمنه إلزام الشركات بسحب الأدوية منتهية الصلاحية من الصيدليات.

وأضاف، في تصريحات له المصري اليوم، أن القرار لن يساعد على توفير الأدوية الناقصة بسبب تدخل الشركات في قوائم مستحضراتها الدوائية التي سيطبق عليها قرار تحريك الأسعار، وأنه من المتوقع أن تختار الشركات أصناف أدوية محددة، الأكثر مبيعًا لديها، بهدف تحقيق أرباح على حساب المواطن.

الشركات، ولذا حرصت على تواجدهم بالمؤتمر، متعهدًا بتوفير جميع الأدوية الناقصة خلال أسبوع، مطالبًا جميع ممثلي الشركات بالتعهد على توفير النواقص بدءًا من اليوم.

وشدد الوزير على أن الرئيس عبدالفتاح السيسي مهتم للغاية وحريص كل الحرص على توفير الدواء بسعر مناسب للمرضى، فضلًا عن متابعة الحكومة لتطورات التفاوض مع الشركات، وأعلن أنه حال انخفاض سعر الدولار ستنم إعادة النظر مجددًا في أسعار الأدوية، وفقًا لسعر الدولار.

ولفت إلى أن الزيادة السريعة الجديدة تشمل الأصناف الدوائية ١٥٪ من أدوية الشركات المحلية، و٢٠٪ من المستوردة، والزيادة ستكون على التشغيلات الجديدة التي يتم تصنيعها حديثًا أو التي سيتم استيرادها حديثًا.

وقال إن المخالفين يعرضون أنفسهم لمعقوبات قانون منع

٢٣٪

هامش ربح مقترح
يجرى دراسته
من بيع الأدوية
المحلية

١٥٪

هامش ربح مقترح
يجرى دراسته
من بيع الأدوية
المستوردة



هامش الربح سبب الخلاف بين الصيدليات وشركات الدواء «صورة أرشيفية»

كتب- إبراهيم الطيب وخلف على حسن:

أعلن الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، موافقة مجلس الوزراء على تحريك أسعار ٣٠١٠ أصناف دوائية، بعد مراجعة القائمة النهائية المقدمة من الشركات من قبل إدارة الصيدلة بالوزارة، موضحة أنها تمثل ٢٥٪ من إجمالي الأدوية المتداولة بالأسواق، وأن عدد الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والتي تمت زيادة سعرها، ٦١٩ صنفًا، بما يعادل ٥٪ من إجمالي الأدوية.

ووجه خلال مؤتمر صحفي، أمس، الشكر لشركات الدواء في مصر، الأجنبية والمحلية، على تحملها أكثر من ٥٠٪ من فرق سعر صرف الدولار، وأنه مع تحرير سعر الدولار كان مفترضًا أن ترتفع أسعار الأدوية بنسبة ١٠٠٪.

ورداً على سؤال له المصري اليوم، حول مدى وجود ضمانات لتوفير النواقص بعد زيادة الأسعار، رد الوزير: «الضامن رينا، ثم أصحاب